

هندسة النظام الانتخابي في الجزائر: مدخل لإدارة الأزمة وتجديد النظام السياسي Engineering the electoral system in Algeria: An introduction to crisis management and the renewal of the political system



الدكتور/ خالد تلعيش^{2,1}

¹ جامعة الجلفة، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: khaledsf14@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/07/15 تاريخ القبول للنشر: 2019/09/24 تاريخ النشر: 2019/12/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / كمال بن عمر (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: أ. / سارة الناصر (الأردن)

ملخص:

تحاول كل الأنظمة السياسية إيجاد قدر من التفاهم والاتفاق العام بينها وبين المجتمع بشكل يعطيها القدرة والفاعلية في الحركة والتأثير وتنفيذ سياساتها العامة، بتوغل وإبداع فالأنظمة تستخدم إمكانياتها المتاحة في إنتاج الثروة للمجتمع. ولذا نجد عددا من المؤسسات السياسية والإدارية تشكل البناء المؤسسي في الدولة، وتضمن من خلاله الشراكة المجتمعية التي تقود نحو التنمية المستدامة. ونعتقد أن النظام السياسي بالجزائر يعيش نفس الحالة ولكن بتفاوت في الدرجات. وما الأزمة السياسية التي حلت به إلا مؤشر على إعادة تأهيل كل الفواعل الجدد بما يضمن تجديد النسق السياسي وإعادة البناء السياسي للنظام من خلال جملة من القيم من أبرزها النظام الانتخابي لما له من تداعيات على الشكل العام للديمقراطية داخل الدولة. الكلمات المفتاحية: النظام السياسي الجزائري؛ شبكة المؤسسات السياسية؛ هندسة النظام الانتخابي؛ إدارة الأزمة.

Abstract:

All political regimes attempt to create an amount of understanding and general agreement between them and the society in a way that gives these regimes the ability and effectiveness to move, influence and implement their general policies deeply and creatively. These regimes use all available capabilities in the production of wealth for the society. Therefore, we find a number of political and administrative institutions that constitute the institutional construction in the state, and through it guarantee the social partnership that leads towards sustainable development.

We believe that the political regime in Algeria is similar to these regimes, but with varying degrees. The political crisis that has befallen the regime is an indication of the rehabilitation of all the new actors in a way that guarantees the renewal of the political framework and the political reconstruction of the system

through a set of values, the most prominent of which is the electoral system because of its repercussions on the general form of democracy within the state.

Key words: *The Algerian political regime; political institutions network; engineering the electoral system; crisis management.*

مقدمة:

تعتبر الانتخابات الضمانة الأساسية والوسيلة المثلى لتحقيق الديمقراطية، وآلية قانونية تهدف إلى إشراك المواطن في تسير الشؤون العامة المحلية جنباً إلى جنب مع الدولة، حيث أحدثت العملية الانتخابية طفرة في العلاقات السياسية والمرجعيات الديمقراطية على اعتبار أنها من الآليات المرسخة للديمقراطية. وازدادت أهمية الانتخابات بالنظر إلى دورها الفعال في تحقيق التمثيل السياسي لكافة الطوائف دون تمييز أو اضطهاد أساسه الدين، أو الجنس، أو العرق.

تعتبر هذه الدراسة العلمية أداة تستهدف الوصول إلى النوعية في القرار بالنظر إلى المتغيرات الخارجية والداخلية التي أصبحت تشكل رهانا وتحدياً بالنسبة لصانع القرار في الدولة، ما يجعله يُعيد النظر في إنتاج ميكانيزمات جديدة أمام المتغيرات الدولية الجديدة. ولعل إعادة هندسة النظام الانتخابي بالجزائر في المرحلة الحالية ضرورة ملحة لإعادة إنتاج النظام السياسي بشكل جديد بما يضمن بناء حياة سياسية جيدة بين النخب والمجتمع في الدولة.

إشكالية الدراسة: يسعى النظام السياسي في الدولة إلى تحقيق مطالب وحاجيات الأفراد عبر مخرجاته السياسية المنتظمة والتي يحاول أن يحقق بها التوازن بين كل الفئات، لذا نجده دائماً يسعى إلى الابتكار والإصلاح عبر عمليات مُمنهجة تتسم بطابع الإلزامية والشمول. هذا السلوك ينعكس على وظائف المؤسسات المجتمعية ويرفع من أدائها ونوعية دورها في الحياة السياسية. وهذا ما نجده بعد السياق الذي ظهر فيه الحراك الشعبي السلمي الشامل لأحاء الجزائر، والذي عبر عن رغبة في الإصلاح والتغيير السياسي للارتقاء الفعلي بالقرار السياسي بما ينسجم مع التطلعات الشعبية.

انطلاقاً ممّا سبق، تبرز إشكالية الدراسة وهي: كيف يمكن هندسة نظام انتخابي بحيث يؤدي إلى

إعادة إنتاج نظام سياسي جزائري جديد ويعمل على إدارة الأزمة السياسية في آن واحد؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، وهي كالآتي:

- ما المقصود بالنظام الانتخابي والانتخابات؟ ما المقصود بالتصويت الإلكتروني؟

- وكيف يمكن إدارة الأزمة السياسية في الجزائر وخلق الثروة؟

- وكيف ينتج النظام السياسي نفسه من جديد؟ ما هي الآليات؟

الفرضية الرئيسية للدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضية العلمية التي تساعدنا في تحليل المشكلة

البحثية بدقة:

كلما كان النظام الانتخابي الجديد يتماشى مع الديمقراطية التشاركية كلما تطورت عملية عقلنة

القرار وحقت مكتسبات سياسية واجتماعية واقتصادية ذات بعد مجتمعي.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية، فإننا نستعين بعدد من المناهج في هذه الدراسة لتحقيق الهدف الأساسي والغاية منها. إذ يُعتبر المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث أثناء دراسته للمشكلة، بحيث تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على أسئلة البحث واختيار فرضياته من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة. ولهذا فإننا استعنا بمجموعة من المناهج هي كالتالي:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كمّاً عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها مع إخضاعها إلى الدراسة الدقيقة، ويتضح هذا في تحليلنا لبعض المفاهيم التي تحتاج إلى شرح في كل من المؤسسات السياسية والإدارية، والقرار، والإصلاح، والتنمية المحلية والشاملة.

المنهج الشبكي؛ الذي نستخدمه في وصف المؤسسات سواء الإدارية أو السياسية والتي نبحث في مضمون وظائفها وأدوارها المجتمعية، ما يجعلنا نستخلص علاقتها بالتنمية المجتمعية ومدى التزامها بتقديم الخدمة العمومية في الدولة. ومن خلال منهج الدراسة المتبع نستخلص العلاقة بين إنتاج الفواعل وعملية ترشيد القرار في الدولة ومدى انعكاسها على قيمة المجتمع بكل أصنافه الحيوية.

والدراسة العلمية التي نحن بصددتها تحتاج إلى المنهج الإحصائي للتعرف على الإحصائيات الضرورية قبل الأزمة السياسية وأثناء وبعد الأزمة، والدور الذي تم القيام به لإدارتها، وما هي نوعية القرارات التي صنعتها واتخذتها القيادة للحد منها والاستفادة منها في المستقبل، وبذلك اعتمدنا على المنهج الإحصائي الذي يساهم في تقريب وتقييم النتائج بين البحوث الأكاديمية والعملية. وللإجابة على ما سبق طرحه، نطرح تصوراً للخطوة نجيب فيه على الإشكالية وتساؤلاتها؛ ونثبت مدى صحة الفرضية التي طرحها، كما يلي:

المحور الأول: إطار مفاهيمي فكري حول النظام الانتخابي

أولاً- تعريف الانتخاب.

ثانياً- التطور التاريخي لمفهوم الانتخابات.

ثالثاً- طبيعة للانتخاب.

المحور الثاني: أهمية النظام الانتخابي في ترسيخ الديمقراطية المؤسساتية.

أولاً- أهمية النظام الانتخابي.

ثانياً- أنواع النظم الانتخابية.

ثالثاً- نظم الانتخاب الإلكتروني كآلية لدعم النظم الديمقراطية.

المحور الثالث: إشكالية هندسة النظام الانتخابي وأثره على البناء السياسي بالجزائر: القيود

والفرص

أولاً- مسار الانتخابات الجزائرية بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019م: بين عقبات التصميم

وتحديات المشاركة السياسية.

- ثانياً- متطلبات إدارة الأزمة السياسية الجزائرية في ظل مفرزات الحراك الشعبي.
- ثالثاً- سيناريو إصلاح البناء السياسي للنظام الجزائري بعد الحراك الشعبي.
- خاتمة الدراسة.

المحور الأول

إطار مفاهيمي فكري حول النظام الانتخابي

إن الانتخابات والفعل انتخابي منظومة متكاملة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً وعضوياً بالنظم الديمقراطية التي تختلف في آليات عملها، لكنها تلتقي عند مبدأ "الشعب مصدر السلطة" والذي يتطلب انتخابات تنافسية نزيهة تنظم علاقة الحكم بالمواطنين على أساس المواطنة. فإرساء هذه المبادئ الديمقراطية المعاصرة يكون وفق موثيق ودساتير مكتوبة، يتم إقرارها والالتزام بها من السلطات الثلاث، وتجرى الانتخابات لتحقيق مقاصد محددة وبصورة فعالة، فهي ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما هي آلية لتحقيق ما أريد لها.

أولاً- تعريف الانتخاب:

1- الانتخاب في اللغة:

في لسان العرب لابن منظور، الانتخاب من فعل نخب، "ونخب: أي انتخب الشيء اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبهم خيارهم، والنخب النزاع والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة. وقال ابن فارس: (نَخَبَ) النون والخاء والباء كلمة تدل على تعظم يُقال أحدهما على خيار شيء، والآخر على ثَقْبٍ وَهَزْمٍ في شيء. فالأول النُخْبَةُ: خيار الشيء وَنُخْبَتُهُ. وانتخبته، وهو مُنتَخَبٌ أي مُختار⁽¹⁾. وقال ابن سيده: "انتخب الشيء: اخترته"⁽²⁾، وقال الرازي، وكذا الزمخشري⁽³⁾: "الانتخاب: الاختيار"⁽⁴⁾، وقال ابن منظور: "وهم الجماعة تُختار من الرجال"⁽⁵⁾، وقال ابن الأثير: "المنتخبون من الناس المنتقون. والانتخاب: الاختيار والانتقاء"⁽⁶⁾.

وقد أظهرت لنا اللغة أن الانتخاب عرف بالاختيار، ولمزيد بيان كان لابد من الوقوف على تعريف الاختيار ومعانيه ودلالته في فهم عملية الاختيار والانتخاب قبل تعريف الانتخاب اصطلاحاً. وجاء في تاج العروس: "الخيار: (الاسم من [الاختيار] وهو طَلَبٌ) خَيْرُ الْأُمْرَيْنِ"⁽⁷⁾، وجاء في دستور العلماء: الاختيار: ترجيح أحد الأمرين أو الأمور على الآخر"⁽⁸⁾، وقال العسكري: ولو اضطر الإنسان إلى إرادة شيء لم يسم مختاراً له لأن الاختيار خلاف الاضطرار⁽⁹⁾.

2- تعريف الانتخاب اصطلاحاً:

يمكن تعريف النظام الانتخابي (Electoral system)؛ بأنه: "الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد للمرشحين أو للأحزاب". وهو أسلوب لإسناد السلطة يقوم على اختيار يجري بواسطة التصويت أو الاقتراع، ويعد الانتخاب الطريقة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية النيابية، بل أصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية

للسلطة، فالانتخاب أضحي بمثابة عقيدة الديمقراطية وأصبحت الفترة الانتخابية من أهم الأوقات في الحياة السياسية للشعوب. وللوقوف على مفهوم دقيق للانتخاب لابد من دراسة التكيف القانوني له.

ثانياً- التطور التاريخي لمفهوم الانتخابات:

1- الانتخابات في الديمقراطيات القديمة:

لم يكن للانتخاب في الديمقراطيات الإغريقية والرومانية دور بارز لأن الحقوق المدنية والسياسية كانت محصورة في عدد قليل من السكان أما الباقون فهم عبيد ليست لهم أي حقوق. كانت الديمقراطية في ذلك الوقت مباشرة؛ حيث يجتمع معظم سكان الدولة في الساحة العامة ليعقدوا اجتماعاتهم ويتخذون قراراتهم الهامة ثم يتم التصويت مباشرة دون وساطة النواب، فكان الاعتقاد السائد لديهم أن القرعة تترك الأمر لإرادة الآلهة تختار من تشاء، وهذا يعكس الشعور بالمساواة بين المواطنين، وأسلوب القرعة يستعمل حتى في الديمقراطيات الحديثة إذ يتم اختيار القضاة الإقليميين في الولايات المتحدة الأمريكية بالقرعة كذلك في فرنسا يتم تعيين أعضاء المحاكم التجارية والمجالس التجارية، وفي إنجلترا يتم تعيين هيئات المحلفين بواسطتها...

2- الانتخابات في القرون الوسطى:

أدى انهيار الإمبراطورية الرومانية إلى تقلص فكرة السلطة العامة في أوروبا وانتشار نظام الإقطاع والطبقية فكانت الحياة الفردية جزءاً لا يتجزأ من الجماعات التي ينتظم فيها الفرد وتتولى حمايته، وكان الفرد لا يتمتع بحقوقه إلا عن طريقها "الجماعة" وكان دور الجماعة هو التمثيل؛ فعندما يشعر الملوك بأنهم بحاجة إلى تأييد المحكومين كانوا يدعون إلى مجالسهم ممثلين عن تلك الجماعات، فلم يكن الغرض الأساسي من التمثيل المشاركة في الحكم واقتصر دور الممثلين على إقرار الضرائب الجديدة المطلوب طرحها، وبيان المخالفات التي يرتكبها الموظفون الملكيون، وحماية الامتيازات الخاصة بالجماعة. وعليه لم يكن الشعب يسهم في ممارسة السلطة العامة بالرغم من أنه كثيراً ما يتم اختيار الممثلين عن طريق الانتخاب، فكانت سيطرة الملك على السلطة تحول دون مساهمة الممثلين فعلياً في ممارسة السلطة.

3- الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة:

تم الربط بين الديمقراطية والتمثيل في القرن الثامن عشر مع ظهور نظريات السيادة الشعبية عن طريق الانتخاب؛ وذلك لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة لعدم إمكانية جمع كل المواطنين في جمعية عامة في الدول الكبرى، فمن جهة تزايد عدد الناخبين ومن جهة أخرى تشعبت حاجات الشعب وتعقدت أمور الحكم، الأمر الذي يستدعي توفر الخبرة الفنية والدراية، ولم تكن الجمعيات العامة كافية لتناول أمور الدولة إضافة إلى إمكانية التأثير على المصوتين، لأن التصويت يتم علانية وكان يأخذ بعين الاعتبار تأثير رجال الدين عليهم. وأمام هذه الانتقادات ظهر في أوروبا مفهوم جديد هو الديمقراطية التمثيلية التي تفترض بطبيعتها انتداب ممثلين من الشعب لتولي الحكم عنه، لأن الشعب لا يستطيع ممارسة الحكم مباشرة عن طريق الانتخاب، الذي كان الوسيلة الوحيدة للشعب لانتقاء من يثق بهم.

وفي نفس السياق شهد القرن التاسع عشر الميلادي نضالاً في سبيل الديمقراطية والمطالبة بتوسيع الانتخابات للوصول إلى الاقتراع العام فأصبح هناك تلازم بين الديمقراطية وحق التصويت وسائر الحقوق الفردية، إلى أن أصبحت الانتخابات الأداة الأساسية للحفاظ على انتقاء الحكام وتوليهم الحكم بطريقة شرعية.

ثالثاً- طبيعة للانتخاب:

تعد دراسة التكييف القانوني للانتخاب مسألة فقهية بحثية، وفي هذا الصدد ظهرت عدة آراء فقهية لتحديد الطبيعة القانونية للانتخاب تشير إلى أن هناك آراء في هذا الخصوص تذهب إلى ما يلي:

1- الانتخاب حق شخصي:

وفقاً لهذا الرأي فإن الانتخاب يثبت كحق شخصي لكل من يمتلك صفة المواطن، ويقوم هذا الرأي على أساس أن المساواة بين الأفراد تشمل المجالين المدني والسياسي أي المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، وعلى أساس أن كل فرد من الشعب يمتلك جزء من السيادة الشعبية؛ وبالتالي فإن الانتخاب حق لكل شخص لممارسة الجزء الذي يملكه من السيادة وعلى هذا الأساس فإن الانتخاب حق طبيعي لكل مواطن لا يمكن أن ينتزع منه. وبالتالي فإن التسليم بهذا الرأي يؤدي إلى عدم جواز تقييد الانتخاب بأية شروط أي باعتماد مبدأ الاقتراع العام، كما أن الأخذ بكون المواطن له الخيار في استعمال هذا الحق أو عدم استعماله أي أنه لا يمكن القبول بفكرة التصويت الإجباري.

2- الانتخاب وظيفة:

لم تحصل نظرية الانتخاب حق إلا بتأييد القليل من الفقهاء، لذلك برزت نظرية أخرى تذهب إلى أن الانتخاب وظيفة يؤديها المواطن نتيجة لانتماؤه إلى الأمة صاحبة السيادة باعتبار أن السيادة هي ملك الأمة جمعاء بوصفها شخصية قانونية، أي أن هذه السيادة لا تتجزأ ولا تتوزع بين الأفراد كما هو الحال في نظرية السيادة الشعبية، وعليه فإن الانتخاب ليس حقاً شخصياً لكل فرد، بل هو مجرد وظيفة لا يمكن أن يمارسها من المواطنين إلا من تتوافر فيه شروط معينة وعليه فإن هذه النظرية تؤدي إلى تقسيم المواطنين إلى قسمين:

الأول: المواطنون الإيجابيون:

الذين يتمتعون بالشروط التي تحقق لهم ممارسة الحقوق السياسية ومنها الانتخاب .

الثاني: المواطنون السلبيون:

وهم الذين لا يتمتعون بالشروط التي تؤهلهم لممارسة الحقوق السياسية، وعليه فإن الذين يمكنهم أن يمارسوا وظيفة الانتخاب هم فقط المواطنون الإيجابيون الذين يقع على عاتقهم واجب اختيار الأشخاص لممارسة شؤون السلطة، وبالتالي فإن التسليم بهذه النظرية يؤدي إلى القبول بتقييد حق الاقتراع بشروط، كذلك بأن التصويت ممكن أن يكون إجبارياً.

3- الانتخاب سلطة قانونية:

نتيجة الرأيين السابقين والمختلفين ما بين نظرية الانتخاب حق ونظرية الانتخاب وظيفة، ظهر رأي ثالث يذهب إلى عد تكييف الطبيعة القانونية للانتخاب لا تشكل مسألة قانونية ولكنها مسألة يتوقف حلها على تحديد القوى السياسية الموجودة في الدولة حسب ما إذا كان الاتجاه الغالب في جانب الشعب أو في جانب طبقات معينة منه، وليس بحسب اقتناع أصحاب الشأن بنظرية قانونية أخرى، فالخلاف هو خلاف يقوم على اعتبارات سياسية قبل أن يكون خلافاً على نظريات قانونية، فالخلاف في تحديد الطبيعة القانونية لحق الانتخاب لا يفيد كثيراً في معرفة الحل الواجب لمشكلة تحديد هيئة الناخبين أي لمن يكون لهم حق الانتخاب، ذلك أن كون الانتخاب حقاً شخصياً لا يمنع المشرع من تنظيمه ووضع الشروط اللازمة لممارسة وتحديد حالات عدم الصلاحية التي تمنع من تقييد حق الانتخاب وتضييق دائرته أي هيئة الناخبين.

كما أنه على العكس ليس من اللازم أن تؤدي نظرية الانتخاب وظيفة إلى تقييد حق الاقتراع، فليس هناك ما يمنع المشرع من أن يوسع هيئة الناخبين باسم المصلحة العامة، فيشمل أكبر عدد من المواطنين في تلك الوظيفة، أي إذا أخذنا بنظرية الانتخاب حقاً أو بنظرية الانتخاب وظيفة يمكن أن نصل إلى نتيجة عملية واحدة من حيث تحديد هيئة الناخبين.

ويذهب أغلب الفقه الدستوري المعاصر إلى أن التكييف القانوني السليم للانتخاب يقضي باعتباره سلطة قانونية منحت بموجب القانون للناخبين لتحقيق المصلحة العامة لا لتحقيق مصالحهم الشخصية، فالدستور وقانون الانتخاب هما مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها، استناداً لهذا التكييف فإن للمشرع أن يعدل في شروط ممارسة الانتخاب وفقاً لمتطلبات المصلحة العامة.

وعلى هذا الأساس فإن التكييف الصحيح لحق الانتخاب، هو الذي يقوم على أنه سلطة قانونية مقررة للناخب، يتحدد مضمونها وشروط استعمالها بالقانون وبطريقة واحدة بالنسبة لجميع الناخبين دون أن يكون لأي منهم سلطة تعديل ذلك المضمون أو التغيير في شروط استعماله.

إن الترابط الحاصل اليوم بين الديمقراطية والانتخابات، يعبر عن ما تشهده الشعوب المتقدمة من نهضة فكرية للارتقاء بالفعل الإنساني خدمة للتنمية المستدامة التي تعود بالفائدة على شعوبها، رغم أن الفعل الانتخابي ليس مبرراً للتطور إلا أنه أفرز أنظمة سياسية تبتغي إشراك الجميع في بناء حضارة للوطن.

المحور الثاني

أهمية النظام الانتخابي في ترسيخ الديمقراطية المؤسساتية

تعتبر الانتخابات لدى الشعوب عن ضميرها الذي يعمل على ترجمة أصواتها بموضوعية. لكن يمكن للنظام السياسي في الدولة الاستعانة به في إنتاج تنافسية حزبية سياسية حسب مقاسه فقد ينحاز إلى الأحزاب الكبيرة أو إلى الأحزاب الصغيرة. ويكون من شأن ذلك التأثير على شكل النظام الحزبي وعلى مدى وجود نظام الحزبين الكبيرين. كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أو نظم التعدد

الحزبي المستقر أو غير المستقر. وفي هذا المحور سوف نتناول عنصرين هامين هما: أهمية النظام الانتخابي، وأنواعه، ومدى ترسيخه ومأسسته للديمقراطية في الدولة.

أولاً- أهمية النظام الانتخابي:

للنظام الانتخابي أثر كبير على الوضع السياسي في أي بلد سواء في الحاضر أو في المستقبل وذلك للأسباب التالية⁽¹⁰⁾:

- إحدى المؤسسات السياسية التي تعمل على صياغة قواعد اللعبة الديمقراطية ويمكن لمن يختار النظام الانتخابي أن يحدد من هم المنتخبون ومن يحصل على السلطة.
- يتصف النظام الانتخابي بالثبات النسبي ويصعب تغييره إذا تم النص عليه في الدستور أو خلق مصالح معينة.
- النظام الانتخابي هو الذي يحدد شكل النظام الحزبي في أي دولة.
- يحدد نوع الحكومة التي يتم تشكيلها بعد الانتخابات وما إذا كانت ائتلافية.
- يرسخ مصالح معينة ويضعف أخرى.
- يحدد سلوك النخبة السياسية والطريقة التي تمارس من خلالها الدعاية.
- له تأثير كبير على التماسك أو التفتت السياسي من خلال التشجيع على بناء التحالفات الوطنية.
- يمكن أن يصعد أو يخفف الصراع السياسي داخل المجتمع.
- يمكن أن يحدد سهولة أو صعوبة عملية التصويت بالنسبة للمواطن وخصوصاً في المجتمعات التي تكثر فيها الأمية.

ثانياً- أنواع النظم الانتخابية:

1- نظام الأغلبية البسيطة/النسبية (الفائز الأول):

هو نظام يفوز فيه المرشح الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات (الأغلبية النسبية أو البسيطة للأصوات). ولا يشترط بموجب هذا النظام حصول المرشح على الأغلبية المطلقة (50%+1) من الأصوات. ويتم بموجب هذا النظام تقسيم الدولة إلى عدد معين من الدوائر وعن كل دائرة يتم اختيار فائز واحد. ويقوم الناخب باختيار مرشح واحد فقط من المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع. وهذا النظام مطبق في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة والهند وغيرها.

أ- المزايا:

البساطة وسهولة الفهم، كما يدفع بالمعارضة نحو التكتل، وتقوية الصلة بين الناخبين وممثلهم (أعضاء مجلس النواب الأمريكي يقدمون الكثير من الخدمات للناخبين)، إذ يحد من قدرة الأحزاب المتطرفة على دخول البرلمان، ويتيح للناخب اختيار الحزب واختيار الشخص كما يسهل ممارسة المساءلة والمحاسبة.

ب- العيوب:

يعمل على تعزيز المحلية وهذا التعزيز يمكن أن يتحول إلى نزعات مناطقية في الدول التي يضعف فيها مفهوم الوطن. كما يفرز حزبين سياسيين ويعمل على القضاء على الأحزاب الصغيرة، ويمكن أن يؤدي إلى قيام حكومة الحزب الواحد، ويعمل ضد النساء حيث لا يستطعن الحصول على مقاعد، ويتأثر بطريقة تقسيم الدوائر حيث يمكن تقسيم الدوائر بطريقة تحدد الفائز مسبقا. ويعمل على تبديد الأصوات حيث يتم اختيار المرشح الحاصل على الأغلبية النسبية للأصوات (أكبر عدد من الأصوات)، وهو ما يعني أن الكثير من الأصوات يمكن تبديدها. ففي دائرة معينة قد تصل الأصوات المبددة إلى 75% أو حتى أكثر من ذلك. كما يعمل ضد أحزاب الأقليات حيث تتوزع أصواتها بين الدوائر وتجد صعوبة في الحصول على تمثيل كما يؤدي أيضا إلى انخفاض الإقبال على الانتخابات (Low turnout)، وهذا ما يساعد على سهولة التلاعب بنتائج الانتخابات عن طريق التلاعب بحدود الدوائر.

2- نظام الأغلبية المطلقة:

هو نظام يفوز فيه المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات (50%+1). وإذا لم يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة تعقد جولة ثانية من الانتخابات.

أ- المزايا:

يعطي الناخب فرصة ثانية لاختيار مرشح وان كانت الخيارات في الجولة الثانية تصبح محدودة (فقط 2) كما أنه بسيط وسهل الفهم ويشجع على التحالف.

ب- العيوب:

مكلف بسبب الدورتين (الانتخابات الفرعية أو التكميلية). وقد لا تشهد المرحلة الثانية الإقبال المطلوب، كما أنه يسهل التلاعب عن طريق رسم الدوائر الانتخابية.

3- نظام التمثيل النسبي (Proportional Representation):

هو نظام يتحدد فيه عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب وفقا لنسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات العامة. ويتم في أبسط صور هذا النظام اعتبار الدولة دائرة واحدة ويصوت الناخب لأحد الأحزاب ثم توزع المقاعد في البرلمان على الأحزاب وفقا لنسب الأصوات التي حصلت عليها.

أ- مزايا النظام:

أن كل صوت له وزنه، ويشجع قيام الأحزاب ويفرز نظاما حزبيا تعدديا، كما يساعد أحزاب الأقليات، ويحفز الأحزاب على التوجه إلى إطار واسع من الناخبين. كما يحد من نمو الإقطاعيات المحلية، كما يساعد في بناء الديمقراطية

ب- العيوب:

قد يقود إلى حصول أحزاب صغيرة على حصص كبيرة من السلطة، وقد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي بسبب كثرة الأحزاب التي تشكل الحكومة ويمكن الحد من هذا التأثير السلبي باشتراط حصول

الحزب على نسبة معينة لدخول البرلمان، وقد تؤدي إلى حصول الأحزاب المتطرفة على بعض التمثيل، كما يجد صعوبة المسألة الفردية نتيجة لضعف العلاقة بين الناخب والمرشح. ويشجع على تجزئة الأحزاب.

1- النظام المختلط:

وهو الذي يجمع بين نظام الأغلبية والنظام النسبي. ففي ألمانيا مثلاً يتم انتخاب نصف مقاعد البرلمان بالقائمة النسبية والنصف الآخر بنظام الأغلبية.

إن عملية تشريع وتنفيذ نظام انتخابي في بلد ما يتطلب من القائمين عليها إيجاد وخلق التوافق بين القانون ورغبة الناخب أولاً، والعمل على استجابه مع الاعتراف بوجود العديد من المضادات التي تقيد حق المواطن في الحصول على نظام انتخابي وحسابي مميز يتوافق مع هذه الرغبات.

ثالثاً. نظم الانتخاب الالكتروني كآلية لدعم النظم الديمقراطية:

تهدف معظم الأنظمة الديمقراطية اليوم إلى إدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العملية الانتخابية كون التكنولوجيا تفتح آفاقاً جديدة وتمنح إمكانيات جديدة للعملية الانتخابية ذات الأثر على مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بإدارة الانتخابات إضافة إلى النظر في إمكانية استخدام هذا المورد العام الذي ظهر حديثاً لتحسين كفاءة الانتخابات الديمقراطية وفعاليتها وشرعيتها وخاصة سن نظام انتخابي معين لفرز الأصوات وتحديد إعداد الفائزين وهذا الأمر أثار من الاهتمام الشيء الكثير بين الناخبين فضلاً عن الممارسين في شتى أنحاء العالم،

ويمكن الإضافة في هذا السياق أن التكنولوجيا اليوم تتطور بشكل سريع جداً. لذا فإن ما يتم مناقشته اليوم قد يصبح قديماً غداً. وحين تدرس مؤسسة الإدارة الانتخابية التكنولوجيا المناسبة لعمليات التصويت، يتعين عليها تقييم التكنولوجيا في حد ذاتها، وكيفية ضمان احتساب كل صوت، وتحسب بدقة. إن فشل عمليات التصويت له أثر كبير على العملية الديمقراطية، وهذا يتوقف على مستوى عدم الثقة بين أصحاب الشأن الأفراد (الناخبين) والمجموعات السياسية فتعطل مآكينات الاقتراع وفرز الأصوات الخاصة بنظام انتخابي معين قد يُنظر إليه في بلد ما على أنه خلل ولكن في بلد آخر يمكن أن يثير أمراً في كونه عملاً من أعمال التخريب أو الاحتيال ويمكن أن تصنف من عمليات تزوير الانتخابات كما يتوجب عليها مسح البيئة الاجتماعية والسياسية للتأكد من أن التكنولوجيا يمكنها أن تسهم فعلاً في تنفيذ عملية ديمقراطية حرة ونزيهة وشفافة وصولاً إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج داخلياً وإقليمياً وقومياً لبيان الفائزين⁽¹¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب مؤسسات الإدارة الانتخابية حول العالم تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتحسين العملية الانتخابية استخدمت البطاقات المثقوبة وآلات الفرز المحوسب لأول مرة في الولايات المتحدة في الانتخابات التمهيدية الرئاسية لعام 1964، وفي مقاطعتين في ولاية جورجيا. كما أن أغلب الدول المتقدمة في عصرنا الحالي تستخدم تقنية التصويت الالكتروني لضمان أكثر شفافية وتعطي تمثيل حقيقي لأصوات الناخبين⁽¹²⁾. ومن المحاسن المتوقعة للنظام كونه يحقق الآتي:

- 1- سهولة ومعرفة الأصوات التي حصل عليها كل مرشح.
 - 2- سهولة التصويت للناخبين.
 - 3- الابتعاد عن عمليات الفساد الإداري وتحييد الإدارة.
 - 4- نزاهة وعلانية نتائج الانتخابات مع توزيع عدد المقاعد بشفافية تامة.
- إن المشاركة في الفعل الانتخابي للمواطن يكتسي أهمية كبرى في تجسيد وتعزيز الديمقراطية، والنهوض بالتنمية المستدامة. إن الرفع من نسبة المشاركة الانتخابية يرجع إلى إدراك الناخب بأهمية صوته في صنع القرار السياسي. وهذا يرجع إلى وجود وعي سياسي واجتماعي يتشكل تدريجيا داخل المجتمع. إذأ، المشاركة الانتخابية تعني أن المواطن يدرك أهمية دوره والتزامه تجاه هذه العملية الهامة، ليحدد أولوياته وطموحاته ورؤيته الخاصة.

المحور الثالث

إشكالية هندسة النظام الانتخابي وأثره على البناء السياسي بالجزائر:

القيود والفرص

يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ إلى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية أو المحلية. كما يمكن للأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم أن تؤدي إلى تغيير النظام الانتخابي المعتمد. وهذا ما حدث مع الجزائر. إذ لم تعد المؤسسات المنتخبة بعد الحراك الشعبي الموافق لـ 22 فيفري 2019م، لها أي قدرة على المواجهة وإدارة الأزمة. بحيث أصبحت جزءا من الأزمة، وهذا ما جعل صانعي القرار يعيدون التفكير في ابتكار آليات جديدة تتكيف مع الواقع. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المحور عن طريق الوصف والتحليل لعدد من العناصر المهمة أبرزها: التطرق إلى مسار الانتخابات الجزائرية بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019م، ونعمل على تحليل متطلبات إدارة الأزمة السياسية بالجزائر، ثم نتعرض إلى أهم سيناريو إصلاح البناء السياسي للنظام بالجزائر.

أولاً- مسار الانتخابات الجزائرية بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019م بين عقبات التصميم

وتحديات المشاركة السياسية:

قبل التطرق إلى حالة الجزائر؛ لابد من تقديم تعريف للانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر، حتى نستطيع معرفة أي طريقة يمارس بها الناخبون الجزائريون نمط الانتخاب، ونعني بالانتخاب المباشر أن يقوم الناخب باختيار ممثليه ونوابه مباشرة بنفسه ودون وساطة من أحد فهو يكون في عملية واحدة. أما الانتخاب غير المباشر هو أن يقوم فيه جمهور الناخبين باختيار وانتخاب مندوبين عنهم ليتولوا اختيار ممثليه من المترشحين فهو يقوم على درجتين.

وتنتخب الجزائر على المستوى الوطني رأس الدولة-الرئيس-والهيئة التشريعية. وينتخب الشعب الرئيس كل خمسة سنوات. وكذا المجلس الشعبي الوطني الجزائري الذي يحوي 469 عضواً، يتم انتخابهم في دوائر تتألف من عدة مقاعد عن طريق التمثيل النسبي. ويوجد في مجلس الأمة 144 عضواً، يتم انتخاب 96 عضواً عن طريق المجالس المحلية، و48 عضواً يتم تعيينهم عن طريق الرئيس.

يوجد في الجزائر نظام التعدد الحزبي، حيث يوجد العديد من الأحزاب السياسية وعادة لا ينفرد حزب واحد بالسلطة، إذ تعمل الأحزاب السياسية مع بعضها البعض لتؤلف حكومة ائتلافية تعمل في إطار توافقات.

لقد أدى إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن نيته الترشح لعهدة خامسة إلى ردود فعل متفرقة ومحدودة في مرحلة أولى تمثلت في مناقشات نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، تلك التي حصلت في بلدية خنشلة عندما أقدم المواطنون على نزع صورة الرئيس المملوكة على واجهة البلدية⁽¹³⁾، غير أن هذه المظاهرات المحدودة جغرافيا ما لبثت أن تحولت إلى حراك شعبي واسع وشامل يوم 22 فبراير حيث عرفت كل أقطار الجزائر استجابة موحدة لنداء التظاهر بعد صلاة الجمعة انطلاقا من المساجد. وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي⁽¹⁴⁾ دور محوري في اتساع رقعة هذه التظاهرات من خلال الدعوات الملحة والمتكررة للمواطنين من أجل التظاهر كل يوم جمعة بطريقة سلمية.

ولعل المتمعن في المسار الذي أخذته هذه الأحداث السلمية لكل شرائح المجتمع، يرى أن الشعب عبر فيها عن عدم رضاه عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تفتشت فيه العديد من المظاهر السلبية عبر مدة فاقت العشرين سنة من تراكمات لنتائج السياسات القطاعية غير الناجعة والتي أحدثت هوة سحيقة بين طبقات المجتمع من جهة وبين النظام السياسي من جهة أخرى.

ولقد انجر عن الحراك الشعبي أحداث سياسية متسارعة أفرزت خارطة سياسية جديدة، بعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تحت ضغط الشارع، وانهيار الأحزاب الكبرى الداعمة للنظام السياسي وعلى رأسها الحزبان الكبيران FLN و RND. بالموازاة مع ذلك أقدمت السلطة القضائية على فتح ومتابعة عدد من الملفات التي تحوم حولها شبهة الفساد خاصة فيما يخص قضايا تبييض الأموال، وتم إصدار قرارات إيداع الحبس الاحتياطي لعدد من الإطارات السامية أبرزهم؛ رؤساء حكومات سابقين ووزراء ورؤساء أحزاب سياسية وعدد من رجال المال والأعمال. وفرض الرقابة القضائية على عدد آخر منهم. وبذلك قدمت العدالة النية في تطبيق القانون وفرض منطق دولة المؤسسات.

على نفس المنوال وبشكل مواز، ساهم صدى الحراك الشعبي بإعادة النظر في عدد من القضايا أبرزها الانتخابات وخاصة منها الرئاسية نظرا لأهمية هذا المنصب الذي جعل منه الرئيس السابق (عبد العزيز بوتفليقة) منصبا محوريا في الدولة لامتلاكه جميع الصلاحيات في صنع القرار. وتحت هذا الضغط الشعبي، عملت المؤسسات السياسية والإدارية بشقيها الرسمي وغير الرسمي في البحث عن آليات جديدة لتأهيل النظام الانتخابي بما يتوافق مع الديمقراطية التشاركية وتحقيق مطالب النخب والمجتمع للارتقاء بعدد من معايير الحوكمة المحلية.

وعلى الرغم من صعوبة إدارة الأزمة السياسية المتشعبة والتي أرهقت المؤسسة العسكرية بشكل كبير مقارنة بالمؤسسات الأخرى التي فقدت مصداقية وجودها في عز الأزمة السياسية. إلا أننا نلاحظ النسق المتوازن والفعال المسير للمطالب المجتمعية التي نادى بأولوية الإصلاح والتغيير والتطوير في مستويات المنظومة السياسية الحاكمة للإحاطة بالفساد ومحاربه والنهوض بالتنمية المحلية المستدامة.

والملاحظ المتفحص لخطاب المؤسسة الأمنية يدرك الآليات التي استعانت بها لمراقبة تطلعات المجتمع بحياء تام؛ ومحاولة تجسيد أرضية للحوار والوفاق الوطني تجمع الفاعلين على خارطة سياسية تتيح مخرجات ترتقي بالفعل السياسي على المستوى الداخلي والخارجي.

ثانياً- متطلبات إدارة الأزمة السياسية الجزائرية في ظل مفرزات الحراك الشعبي:

إن الخروج من الأزمة الحالية بالجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019م، وغيرها من الأزمات المشابهة في دول العالم، ينطلق حسب تصورنا من استراتيجية حكيمة وعدد من الإجراءات نحاول ذكرها مع التحليل؛ كما يلي:

1- إعادة النظر في مفهوم التعددية الحزبية السياسية:

وذلك وفق رؤية تراعي بناء نسق سياسي جديد يظم جميع الأطياف من مختلف الشرائح للوصول إلى تنافسية حزبية سياسية حول مشروع حضاري يشمل مقومات الأمة الجزائرية. وذلك من خلال التركيز على العناصر والمرتكزات التالية:

أ- بناء منظومة حزبية سياسية منتظمة وفعالة، مع توفير الإرادة السياسية والدعم المالي المحدد لفترة من الزمن للارتقاء بالفعل الحزبي السياسي ولتمثيل أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع. هذا ما يؤدي إلى تجسيد عمل ممنهج في خدمة الدولة مبني على الولاء والاستقطاب للنخب من مختلف مشاربهم ومحاولة بناء خطة لإعادة تمركزهم في المؤسسات المنتخبة.

ب- إعادة تأهيل المجتمع المدني وفق معايير الديمقراطية التي تتيح استقطاب النخب وتعمل على توليها مسؤوليات قيادية للارتقاء بالديمقراطية التشاركية. وضمان مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي.

ج- دمج المواطن في العمليات السياسية من خلال إعادة النظر في مخرجات السياسات التعليمية والثقافية من حيث التنشئة السياسية والثقافية وحتى الاجتماعية الهوياتية للقضاء على ظاهرة العزوف الانتخابي التي تفشت في المجتمع بنسب مئوية كبيرة جداً. ومن جهة أخرى نحاول الوصول بالأفراد نحو المواطنة الفعالة ومشاركتهم في تحقيق التنمية الشاملة.

2- ضمانات الشفافية في الانتخابات:

إذ لا بد من توفر شروط تسمح بالوصول إلى انتخابات نزيهة حرة يتم بموجبها اختيار رئيس الجمهورية، وإعادة تأهيل المجالس المنتخبة على المستوى الوطني والمحلي لتفعيل أدوارها من خلال النخب التي تستطيع تمثيل كل شرائح المجتمع على مستوى صانعي القرار.

لكن الوصول إلى هذا الوضع السياسي المنطقي وإدارة الأزمة السياسية، لا بد أن ينطلق من خلال إعادة تأهيل الأحزاب السياسية من حيث الكوادر لبعث أدوارها والعمل على استقطاب أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع عبر برامجها للقضاء على ظاهرة العزوف الانتخابي الذي ميز المسار الانتخابي منذ سنة 2004م. وللوصول إلى ذلك لا بد من تقديم ضمانات قانونية من قبل صانعي القرار للارتقاء بالمشاركة السياسية للمواطن؛ تتمثل فيما يلي:

أ- مراقبة القوائم الانتخابية ويتم ذلك من خلال إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة انتخابية يرأسها قاض. ومساعدان يتم تعيينهم من بين ناخبي البلدية-المادة 15 من القانون العضوي للانتخابات. كما يمكن لكل ناخب الاطلاع على القائمة الانتخابية التي تعنيه. كما تسمح المادة 18 من القانون العضوي للانتخابات لممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والمترشحين الأحرار، المفوضين قانونا، الاطلاع على القائمة الانتخابية البلدية والحصول على نسخة منها. ويمكن لكل مواطن لا يجد اسمه في القائمة الانتخابية أن يقدم احتجاجا إلى القاضي رئيس اللجنة الانتخابية. كما يمكن لكل مواطن مسجل في القائمة الانتخابية أن يطالب كتابيا بشطب شخص مسجل بصفة غير قانونية، أو تسجيل شخص تم نسيانه. وفي حالة عدم الاستجابة، يمكنه إيداع طعن قضائي لدى الجهة القضائية المختصة. هذه الأساسيات وفرها المشرع الجزائري لضمان نزاهة الانتخابات والعمل على تكريس الفعل الانتخابي للمواطن وجعله محور العملية السياسية.

ب- توفير الصناديق الشفافة عبر جميع مكاتب التصويت والذي له فتحة واحدة فقط معدة خصيصا لإدخال الظرف المتضمن ورقة التصويت. بناء على ذلك يجعل من الناخب يطمئن ويدمج آليا في مراقبة نزاهة الانتخاب.

ج- مراقبة قائمة أعضاء مكاتب الانتخاب إذ يعين أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيون من بين الناخبين المقيمين في إقليم الولاية باستثناء المرشحين وأولياءهم، والمنتمين إلى أحزابهم وأصهارهم إلى غاية الدرجة الرابعة بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين.

د- ممارسة حق التصويت الذي يثبت بممارسة جميع الناخبين لحقهم القانوني بوضع بصمة السبابة اليسرى، بحبر لا يمحي، ومعه الإمضاء الشخصي.

هـ- المكاتب المتنقلة ويخضع إنشاؤها لمعايير تسهل عملية التصويت للمنتخبين وذلك لبعد مكاتب التصويت وتشتت السكان أو لأي سبب استثنائي في بلدية ما. وينبغي أن تضمن معازل الاقتراع سرية الاقتراع لكل ناخب، لكن لا يجب أن تحجب العمليات الانتخابية على الجمهور.

و- مراقبة عمليات التصويت والفرز بحضور ممثلي المرشحين بمراكز ومكاتب الاقتراع.

ز- تشكيل سلطة وطنية للإشراف على الانتخابات وتنظيمها، بحيث تقوم بدور محوري للحفاظ على نزاهة وشفافية الانتخابات. وفق ما يلي:

- تقوم السلطة الوطنية للإشراف على الانتخابات والتي تتشكل حصرا من عدد من النخب الوطنية الذين يتسمون بالنزاهة والجد في العمل؛ ويتم تنصيبها بمناسبة كل اقتراع.

- الحملة الانتخابية ويكون لكل مرشح للانتخابات الرئاسية قصد تقديم برنامج له للناخبين، مجال عادل في وسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعية الوطنية والمحلية.

- مراقبة حياد أعوان الإدارة لأن الاستشارات الانتخابية تنظم تحت مسؤولية الإدارة التي ينبغي على أعوانها الالتزام بالحياد التام، ويؤدي أعضاء مكاتب التصويت والأعضاء الإضافيون اليمين، بكل إخلاص للعمل على الحياد والسهرة على ضمان نزاهة العملية الانتخابية.
- يترأس اللجنة البلدية قاض معين ومكلف بإحصاء النتائج المحصل عليها في كل مكاتب التصويت على مستوى البلدية وتسجيلها في محضر رسمي في ثلاث نسخ.
- اللجنة الانتخابية الولائية تعين وتركز وتجمع النتائج النهائية التي سجلتها وأرسلتها اللجان الانتخابية البلدية. وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة قضاة من بينهم رئيس برتبة مستشار يعينهم وزير العدل وتجتمع بمقر المجلس القضائي. من جهة أخرى فإن اللجنة الانتخابية للدائرة الدبلوماسية أو القنصلية تقوم بإحصاء النتائج المحصل عليها في مجموع مكاتب التصويت في الدوائر الانتخابية الدبلوماسية أو القنصلية. وتنشأ اللجنة الانتخابية للمقيمين في الخارج قصد جمع جميع النتائج المسجلة من قبل اللجان الدبلوماسية أو القنصلية.

3- التأسيس لنظام برلماني أحادي المسؤولية:

إذ يعتبر أحد أشكال الديمقراطية التعددية، ويقوم على التداخل بين السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان). وتكون الحكومة فيه مسؤولة أمام البرلمان، وأعضاؤها ينتمون في أغلبهم إلى الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية البرلمانية. ولا يمكن للحكومة أن تمارس مهامها في النظام البرلماني إلا إذا حازت ثقة أغلبية أعضاء البرلمان، كما يستطيع النواب التحرك ضد الحكومة من خلال تقديم ملتمس لحجب الثقة عنها. وفي المقابل، للحكومة أن تبادر بحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة إذا فقدت دعم أغلبية تمكّنها من تنفيذ سياساتها وتمير القوانين والمراسيم اللازمة لذلك داخل البرلمان. هذا التغيير لا يمكنه أن يتأتى إلا بتعديل دستوري يضمن مبدأ التداول على السلطة ما يؤدي إلى تقوية المجتمع المدني بنخبة العلمية ويشكل ضمنيا أحزابا سياسية قوية متنافسة على السلطة وتلعب عبر المؤسسات المنتخبة أدوارا فعالة ومتميزة تساهم في البناء السياسي والمؤسساتي للجزائر.

هذه المعطيات والاقتراحات التي تم ذكرها لا يمكنها النجاح والصمود إلا في بيئة سليمة تراعي تطبيق مبادئ الحكامة، وترتقي بتضافر جهود جميع الفاعلين على المستوى الوطني والمحلي وهذا ما يؤدي إلى بروز نخب سياسية حاكمة بمشروع حضاري مجتمعي يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل الاعتبارات.

إن البناء السياسي للمؤسسات السياسية والإدارية، لا بد أن يخضع للقيم المجتمعية كي يتمكن من تفعيل البنى المؤسساتية، فقد خضع النظام السياسي الجزائري بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019م، إلى صدمة عنيفة أثرت بشكل كبير على البنى السياسية والإدارية المشكلة له نظرا لتنامي الضغوط الشعبية عليه. وهو ما جعل من النظام السياسي ينتقل نحو حركية متسارعة متناصفة لمواجهة الأزمة السياسية لتدارك المآلات التي من شأنها أن تنعكس سلبا على أداء النظام. لذا نجده يعيد النظر في

عدد من السياسات القطاعية، وعلى رأسها النظام الانتخابي الذي يحتاج إعادة الهندسة بشكل يتلاءم مع التغيرات الجديدة.

ثالثاً- سيناريو إصلاح البناء السياسي للنظام الجزائري بعد الحراك الشعبي:

إن الأزمة السياسية الجزائرية التي حدثت لم تشكل صدمة عنيفة للنظام السياسي، لأن الأمر ليس جديداً وإن كان مختلفاً، فالحراك الشعبي الحالي في وجه نظام الحكم؛ كان قبله أحداث 05 أكتوبر 1988، والتي أدت إلى تحول تاريخي عصف بالأحادية الحزبية؛ وأفرز حالة غير مسبوقة من الديمقراطية غير المؤسسة، ما فتأت أن انتكست في 1992م. وعاشت بعدها الجزائر حرباً أهلية على الإرهاب طيلة عشر سنوات أو أكثر.

ومع اندلاع المظاهرات في الوطن العربي من عام 2011م، شهدت البلاد أيضاً احتجاجات لكنها لم ترق إلى انتفاضة شاملة. رغم ما قدم من تطمينات حكومية تراعي جملة المطالب المرفوعة من قبل الشباب. وصولاً إلى الحراك الشعبي الذي بدأ مع 22 فيفري 2019م.

لقد ثبت فشل خطاب التخويف من الفوضى الذي تبنته الحكومة الجزائرية. وهو ما ظهر جلياً بعد الحراك الشعبي السلمي الذي قدم درساً راقياً لشعوب العالم، فأصبح محطة تاريخية في المسار السياسي التي ينظر إليها كمؤشر في نشوء الديمقراطيات الحديثة. ما يجعلنا كباحثين نأمل في نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي هذه المرة بشكل سلس ومنسجم. وهو ما تثبته المرافقة التي قدمتها المؤسسة العسكرية كإرادة سياسية. فكانت هناك قرارات شجاعة من قبل صانعي القرار على مستوى هذه المؤسسة، والتي أنهت سجالاتاً كان بإمكانه أن يعصف بأركان الدولة جميعاً. مما أسهم في تماسك المؤسسات السياسية والإدارية وأدى إلى تفعيل أدوار بعض المؤسسات مثل العدالة والمؤسسات الأمنية والإعلام وحتى بعض المؤسسات المنتخبة.

لذا نرى أن الحل الدستوري مع تفعيل طرق الحوار هو الأقرب والأكثر وضوحاً وقبولاً من قبل المؤسسات السياسية والإدارية وحتى من قبل الأطراف المؤيدة للحراك الشعبي وهذا ما يتوافق مع تفعيل المادتين 07 و08 من الدستور الجزائري. إذ أن رئيس مجلس الأمة يتولى رئاسة الدولة إلى غاية تنظيم انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة وإرادة شعبية ينتخب رئيس للجمهورية. بالموازاة مع ذلك يتم إدارة حوار وطني توافقي لبحث آليات جديدة للخروج من الأزمة، ومن بينها كما ذكرنا آنفاً تصميم نظام انتخابي فعال يلقي تجاوباً مع العملية الديمقراطية. وهذا السيناريو يلقي نجاحاً في حالة بروز مرشحين لرئاسة الجمهورية يقبلون القبول والإجماع على نزاهتهم من قبل فئة كبيرة من الناخبين.

لقد عملنا في هذه الدراسة العلمية على اختيار أفضل سيناريو لإدارة الأزمة بناء على أن الأزمة السياسية في الجزائر كان متوقعا حدوثها، كما أن المتمعن في الحياة السياسية يدرك أن هناك إشارات كانت تصدر الإنذار المبكر تم إبلاغها وتحليلها. كما كانت هناك محاولات للوقاية واحتواء للأضرار التي يمكن أن تصدر عنها بكفاءة عالية. وهو ما تم ملاحظته منذ بداية الأزمة.

الخاتمة:

إن من أبرز معايير نزاهة الانتخابات الديمقراطية حياد الإدارة، وما قدمه العلم من بحوث ودراسات قابلة للاستخدام تعمل على ترسيخ الديمقراطية الناشئة مثل الإدارة الالكترونية والانتخاب الالكتروني وغيرها... الخ. يجعل من التجربة الجزائرية تلقى النجاح في ظل الظروف الداخلية والدولية الراهنة، فلقد أسهم الحراك الشعبي السلمي في تمتين عناصر المواطنة وما لاقاه من مرافقة وقبول من قبل المؤسسة العسكرية يمكن أن يؤدي إلى نتائج تنعكس بشكل إيجابي على كل المؤسسات السياسية والإدارية ما يجعل من المواطن يعيش في سلم ورخاء تحذوه إرادة في تفعيل دوره داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

الهوامش:

- (1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج 5 ص 408.
- (2) ابن سيده، المخصص، المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م، ج 4 ص 46.
- (3) الرازي، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ - 1999م، ص 306.
- (4) الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م، ج 2 ص 257.
- (5) ابن منظور، لسان العرب، المحقق: عبد الله علي الكبير + محمد أحمد حسب الله + هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ج 6، ص 753.
- (6) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، ج 5، ص 31.
- (7) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، ج 11 ص 243.
- (8) القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م، ج 1 ص 44.
- (9) العسكري، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سويلم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 124.
- (10) Eric Brahm (2005-4), "Elections", beyond intractability, Retrieved 2018-7-12. Edited.
- (11) خضير ياسين الغانمي، نظم الانتخاب واحتساب الأصوات وأثرها في الأنظمة الديمقراطية: دراسة تحليلية بين النص النظري والتطبيق العملي (العراق أنموذجاً)، العراق (كربلاء): مجلة أهل البيت عليهم السلام، دورية، العدد 17، ص 307، 308.
- (12) تشارلي كوك - دليل الانتخابات الأمريكية، الموقع:
- www.usinfo.stat.gov .
- (13) لوبزة آيت حمادوش، (الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدية)، تم الاطلاع عليه، بتاريخ 14. 05. 2019م، عبر الموقع الالكتروني: التالي:
- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html.
- (14) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

